

المؤتمر العلمي (السنوي الثالث عشر

لكلية الحقوق – جامعة المنصورة



الجوانب القانونية والاقتصادية للأزمة المالية العالمية

في الفترة من ١ - ٢ إبريل ٢٠٠٩
بقاعة السنهورى بكلية الحقوق - جامعة المنصورة

بمخت بعنولان

الأزمة المالية العالمية الراهنة:
انعكاساتها على الاقتصاد العالمي وكيفية مواجهتها
مع الإشارة إلى حالة اقتصاد الجزائر

إعداد

أ.د/ مسعود مجيطنه

أستاذ محاضر بكلية الاقتصاد وعلوم التسيير
بجامعة الجزائر

مقدمة

إن أزمة القروض العقارية عالية المخاطر التي انطلقت من الولايات المتحدة الأمريكية شهر جويلية ٢٠٠٧ لم تلبث أن تحولت إلى أزمة مالية فائزمة ركود عالمية، ولما لا أزمة كساد كبير كما تبدو ملامحها من حالة الاقتصاد الياباني عند مطلع عام ٢٠٠٩. إن مثل هذه التطورات التي تعرفها الأزمة أمر خطير للغاية بالنسبة للاقتصاد العالمي، وعليه فإنه ينبغي تشخيصها تشخيصا علميا دقيقا حتى تتسنى مواجهتها مواجهة حازمة وبالكيفية المطلوبة.

إن محاولة فهم هذه الأزمة والعمل على معالجتها يقتضي الإجابة عن أسئلة عديدة، أهمها: ما هي الأسباب العميقة للأزمة؟ ما هي تداعياتها على الاقتصاد العالمي بصفة عامة وعلى الاقتصاد الوطني الجزائري بصفة خاصة؟ ما هي قنوات وآليات انتقال عداها من قطاع قرض الرهن العقاري الأمريكي إلى باقي النظام المالي العالمي، ومن المستوى النقدي إلى المستوى الاقتصادي الحقيقي؟ ما هي الإجراءات الفورية اللازم اتخاذها من أجل الحيلولة دون انهيار النظام المالي العالمي ووضع حد لتدهور الاقتصاد العالمي؟ هل أن الدرجة العالية من الاندماج والاعتماد المتبادل للكثير من الاقتصاديات الوطنية تقتضي ضرورة التنسيق فيما بين الدول من أجل مواجهة الأزمة، أم أن اختلاف المصالح الوطنية والظروف الاقتصادية الوطنية ستضعف التنسيق فيما بينها؟ في الأخير، ما هي الإصلاحات الضرورية التي ينبغي إدخالها على كل من النظام الاقتصادي العالمي والسياسات الاقتصادية المنتهجة على المستويات الوطنية؟ هذه الأسئلة وغيرها هي ما سنحاول الإجابة عنها في معالجتنا للأزمة والتي ستكون محاولة لإثبات الفرضية الآتيتين:

- ١ - تعتبر السياسات الاقتصادية الليبرالية المتشددة Ultralibéralisme وما أحدثته من تفاوت كبير في الثروات والدخول، سواء على مستوى الاقتصاد العالمي أو على مستوى المجتمع الواحد، هي السبب الرئيسي للأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة.
- ٢ - تعتبر ابتكارات الهندسة المالية من تقنيات مالية خاصة المنتوجات المالية المشتقة السبب الثاني.

إن البحث في أسباب أزمة قروض الرهن العقاري التي انفجرت في الولايات المتحدة الأمريكية في صانفة ٢٠٠٧ من شأنه أن يقودنا إلى ظاهرة أهم وأخطر ألا وهي ظاهرة الديون الثقيلة المنقطة النظير التي تعاني منها بدرجات متفاوتة اقتصاديات كافة الدول المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية. لقد بلغ مجموع الديون القائمة على العائلات والمؤسسات والحكومة الأمريكية عشية انفجار الأزمة حوالي 400% مقابل 290% فقط عشية أزمة الكساد الكبير لعام ١٩٢٩. أليس السبب الرئيسي في تكون هذه الجبال الشاهقة من الديون هو عدم كفاية الطلب الكلي في تحقيق حد معين من النمو الاقتصادي الذي تسبب فيه التفاوت الكبير في الدخل على مستوى الدول الرأسمالية المتقدمة بصفة عامة؟ قد يكون اصطدام سياسات معالجة مسألة عدم كفاية الطلب من خلال انتهاج سياسات نقدية ومالية توسعية بحدودها هو أحد الأسباب الرئيسية المباشرة ليس فقط في انفجار الأزمة الراهنة بل وفي أنها قد تكون هي الأخطر في تاريخ الرأسمالية. سنتم معالجتنا للموضع على مستويات ثلاثة، وهي: أسباب الأزمة، تداعياتها على الاقتصاد العالمي وكيفية مواجهتها.

I - أزمة قروض الرهن العقاري الأمريكية

- ١ - كل شيء انطلق من الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك عندما انفجرت الفقاعة العقارية في صيف ٢٠٠٧ مؤدية إلى توقف مئات الآلاف من العائلات عن دفع أقساط قروض الرهن العقاري القائمة عليها، مما تسبب في خسائر فادحة لبعض المؤسسات المالية المتخصصة.

إن ما زاد الطين بلة هو أنه كلما لجأت المؤسسات المالية التي تجد نفسها تعاني من مشكلة نقص في رؤوس أموالها الخاصة إلى بيع مزيد من أصولها من أجل التغلب على هذه المشكلة أدى ذلك إلى مزيد من الانخفاض في قيمة الأصول العقارية، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى مزيد من الخسائر. لقد تسارعت هذه الحركية الهبوطية spirale descendante في أسعار البورصات بعد إفلاس بنك الأعمال الأمريكي ليمان براد رز Lehman Brothers في شهر أكتوبر عام ٢٠٠٨. كما أن أداء الأسواق النقدية التي قد ساء وكاد يحتبس. لقد تراجع مستوى التعاون والتضامن المعهودين فيما بين المؤسسات المالية العاملة في الأسواق النقدية إلى حد حصول تعطل جزئي في آلية الإقراض على مستوى السوق النقدية. إن تعطل آلية الائتمان هذا امتد فورا إلى مستوى الاقتصاد الحقيقي، مما جعل ويجعل حصول المؤسسات الاقتصادية، خاصة الصغيرة والمتوسطة، على القروض التي تحتاجها أمرا صعب المنال، إن لم نقل مستحيلا؛ وفي ذلك بالضبط يكمن لب الأزمة المالية¹. لقد اتسع نطاق أزمة قروض الرهن العقاري بعد بضعة أشهر من انفجارها، لتشمل باقي أجزاء النظام المالي الأمريكي بل والنظام المالي العالمي بكامله. لكن مع ذلك فإن الأزمة ظلت حتى غاية مطلع أكتوبر من عام ٢٠٠٨ مجرد أزمة مالية محدودة الأثر على الاقتصاد الحقيقي. إذ أن الركود الاقتصادي اقتصر في بادئ الأمر على اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية فقط. بمعنى آخر، فإن التطاير volatilité الذي عرفته العديد من البورصات العالمية حتى غاية التاريخ المذكور كان يخص أساسا أصول المؤسسات المالية؛ أما تأثيرها على أصول باقي المؤسسات فكان محدودا. كما أن أذون الخزانات العمومية، سيما الأمريكية، كانت ولا تزال إلى حد الآن في منأى عن الأزمة المالية؛ بل وأنها سنظل بمثابة قيم ملجئ² valeurs refuges في المستقبل المنظور. لكن ماذا سيحصل لو أن الثقة في الدولار فقدت وانصرفت عنه دول الفائض مثل الصين واليابان والمصدرين الكبار للنفط³.

II – فكرة قروض الرهن العقاري عالية المخاطر

إن فكرة قرض الرهن العقاري في حد ذاتها بسيطة، مفادها أن المقترض يقوم برهن عقار يملكه كضمان للوفاء بالتزاماته. في حالة تعثر المدين، أي عجزه عن الوفاء بتسديد أقساط الدين، فإن البنك يقوم بحجز وبيع العقار المرهون من أجل استرداد حقوقه المالية. تتميز الحالة الراهنة لقرض الرهن العقاري الأمريكية بكون المقترضون من العائلات الأمريكية ذات مستوى دخل ضعيف وليس لها من ضمانات إلا البيوت التي المرهونة التي تأويها. مثل هذه العائلات المتواضعة الدخل شجعتها سياسات الإسكان الأمريكية على تملك بيت، خاصة في عهد الرئيسين بيل كلينتون وبوش الابن؛ وذلك باللجوء إلى قروض الرهن العقاري بمعدلات فائدة منخفضة لكنها تنطوي على مخاطر كبيرة بسبب كونها متغيرة. لقد كان الظرف الاقتصادي الأمريكي لعقد التسعينات وحتى غاية ٢٠٠٤ ملائما لانتهاج مثل سياسات الإسكان هذه. لكن مع بداية عام ٢٠٠٤، وكنتيجة مباشرة لارتفاع معدلات الفائدة بسبب الضغوط التضخمية المتزايدة التي شهدتها الاقتصاد الأمريكي، وجد ملايين العائلات الأمريكية المعنية بالرهن العقاري نفسها عاجزة عن تسديد أقساط ديونها. في هذه الحالة ما كان على البنوك الدائنة سوى الحجز على البيوت المرهونة وبيعها من أجل استرجاع ذممها. غير أن البيع لم يكن دائما ممكنا بسبب انهيار

¹ Ben Bernanke. B., Le canal du crédit et le rôle du système bancaire, www. Larevuedesidées.fr/De-la-crise-de-1929-a-celle-de-htlm#nh1

² Paul Krugman, Sortie de crise, new York times, 19 septembre 2008.

³ Robert Reich, Renaissance du keynésianisme, http://cotreinfo.article.php3?id_article=2375

أسعارها في السوق تحت تأثير عدة عوامل، كان أهمها الفائض الكبير في عرض السكن الذي بلغ عند انفجار الأزمة حوالي أربعة ملايين مسكن⁴.

III – تحول أزمة قروض الرهن العقاري إلى أزمة مالية عالية

بعد مرور حوالي سنة على انفجار أزمة القروض العقارية عالية المخاطر ومحاولة السلطات الأمريكية التحكم فيها دون جدوى، اتسع نطاق الأزمة ليشمل النظام المالي بكامله. لقد امتدت في البداية إلى مؤسستين ماليتين كبيرتين متخصصتين في إعادة تمويل القروض العقارية، وهما Fannie Mae و Freddie Mac، اللتان تضطلعان بضمان حوالي ٥٠٠٠ مليار دولار من الأصول المالية لبنوك متخصصة في الرهن العقاري. نظرا للدور الكبير لهاتين المؤسستين وتأثيراتهما البالغة على النظام المالي الأمريكي بكامله وتحت ضغط بعض القوى الأجنبية باعتبارها مساهمة كبيرة فيهما، فإن الخزينة الأمريكية سارعت إلى نجدتهما⁵ وذلك بعد أن تراجعت أسعارهما في البورصة بنسبة 45% خلال الفترة من ٧ إلى ١٢ جويلية ٢٠٠٧. غير أن إنقاذ هاتين المؤسستين لم يحل دون استمرار سلسلة الإفلاسات؛ إذ جاء دور بنك الأعمال Lehman Brothers الذي لم يحضى بالنجدة من قبل السلطة فتم إفلاسه. تم تلاه تعثر كبرى شركات التأمين الأمريكية AIG والتي سارعت الإدارة الأمريكية إلى نجدتها خوفا من انعكاساتها السلبية على النظام المالي الأمريكي برمته بسبب كونها مؤسسة مالية "نظامية"⁶ systémique. أي أن انهيارها بالنسبة للنظام المالي الأمريكي سيكون بمثابة سقوط قطعة دومينو Domino التي من شأنها أن تؤدي إلى تهاوي كل القطع الأخرى. لم يقتصر اتساع نطاق الأزمة على النظام المالي الأمريكي، بل انتقلت العدوى إلى الأنظمة المالية لدول عديدة وفي مختلف القارات، منها: الاتحاد الأوروبي، اليابان، أمريكا اللاتينية، بلدان مجلس التعاون الخليجي.

إن اهتزاز الثقة فيما بين المؤسسات المالية من شأنه أن تسبب في حصول تباطؤ في أداء النظام الائتماني وبالتالي في ندرة السيولة، مهددا بذلك النظام المالي نفسه بالانهيار، وهو ما يشكل جوهر الأزمة المالية. لم تلبث وانتقلت عدوى الأزمة إلى مستوى الاقتصادي الحقيقي، بحيث أحجمت المؤسسات المالية عن تقديم السيولة اللازمة للمؤسسات الاقتصادية، خاصة المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة. في مثل هذا الظرف ينبغي أن نتساءل عما يجب عمله من أجل إعادة تشغيل النظام الائتماني؛ وهو ما سنحاول الإجابة عنه لاحقا من هذه المداخلة.

IV – تطور الأزمة إلى أزمة ركود اقتصادي

مع منتصف شهر أكتوبر ٢٠٠٨، أخذت عدوى الأزمة تنتقل بسرعة إلى القطاعات الاقتصادية الحقيقية، مما جعل أسعار الأصول المالية لبعض كبريات المؤسسات الاقتصادية تتهاوى. إن التدهور هذا لم يقتصر على الجانب المالي من الأنشطة الاقتصادية بل امتد إلى الطاقات الإنتاجية الحقيقية التي أخذت تتعطل جزئيا لتدخل بذلك في ركود اقتصادي كبريات الاقتصاديات الرأسمالية المتطورة، وعلى رأسها اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وألمانيا وفرنسا وإسبانيا، وإنجلترا وأخيرا كل بلدان الاتحاد الأوروبي. في هذا السياق المتأزم من المنطقي أن نتساءل عما إذا كان بإمكان مراكز صناعة القرار على مستوى الدول الكبرى التحكم

⁴ Patrick Artus, le pire de la crise est devant nous, tribune du 27 août 2008.

⁵ Bernard Maris, Conférence sur la crise financière, <http://les3r.ouver-blog.com/article-24554303.html>.

⁶ Joseph Stiglitz, La malhonnêteté des établissements financiers est à l'origine de la crise, The Guardian du 16 septembre 2008, <http://contreinfo.info/article/Php3?id/article=2117>.

في الأزمة والحيلولة دون تحول الركود الاقتصادي إلى ما هو أسوء، سيما وأن مؤشرات توجي بأن احتمال الكساد بل والكساد - التضخمي واردة^٧.

٧ - أسباب الأزمة المالية العالمية الراهنة

ينبغي أن نميز ما بين الأسباب الظرفية للأزمة المالية العالمية، وخاصة أسباب أزمة قروض الرهن العقاري عالية المخاطر في الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها المنطلق؛ والأسباب الهيكلية باعتبارها الأسباب العميقة للأزمة، وهي الأهم. إن أسباب هذه الأزمة تعود أساسا إلى الخيارات الإيديولوجية لسنوات السبعينات من القرن العشرين والمتمثلة في السياسات الليبرالية المتشددة التي تم انتهاجها على نطاق عالمي.

٧ - ١ . الأسباب الظرفية

كنتيجة منطقية للسياسات لنقدية التقيدية المنتهجة في الولايات المتحدة الأمريكية منذ ٢٠٠٤ والتي أدت إلى حصول ارتفاع ملحوظ في معدلات الفائدة، وبسبب كون نسبة عالية من قروض الرهن العقاري قد تمت بمعدلات فائدة متغيرة، فإن أقساط مدفوعات الدين ارتفعت ارتفاعا ملحوظا بسبب ارتفاع معدلات الفائدة المتغيرة؛ مما أدى إلى عجز الملايين من العائلات الأمريكية الضعيفة الدخل عن الاستمرار في الوفاء بالتزاماتها إزاء بنوكها. زيادة على ذلك، فإن مزيدا من العائلات الأمريكية المدينة وجدت نفسها عاجزة عن تسديد أقساطها الشهرية بسبب التسريح من العمل^٨ الناتج عن تباطؤ النمو الاقتصادي، هذا كله من جهة؛ ومن جهة ثانية، فإن أداء قطاع البناء الذي كان وعدة سنوات جيدا قد تلقى من السوق إشارة جد سلبية، تمثلت في حصول تراجع كبير في الطلب على السكن، مما جعل أسعارها تتراجع بقدر محسوس. كل هذا وذاك زاد من درجة المخاطر التي تتعرض لها البنوك، سيما وأنها كانت قليلة الحذر في معاملاتها. هذه المخاطر تمثلت في كون أسعار بيع السكنات المحجوزة لا تكفي لاسترداد ذممها، مما عرض مراكزها المالية إلى التدهور، وذلك إلى درجة عجزها عن الوفاء بالتزاماتها إزاء المؤسسات المالية الأخرى. بعبارة أخرى إفلاس بعض المؤسسات ووجود بعض آخر في أوضاع صعبة. نظرا للاعتماد المتبادل فيما بين البنوك فإن إفلاس بعضها قد أثر سلبا على بعض آخر، مما أدى إلى اهتزاز الثقة فيما بينها و من تم تراجع حجم القروض البنينة إلى حد الاحتباس الجزئي. إن مثل هذه التداعيات جعلت الأزمة المالية تنتشر بسرعة وتهدد بانهايار الأنظمة المالية لكبريات اقتصاديات العالم.

٧ - ٢ . الأسباب الهيكلية

إن دراسة الأسباب العميقة للأزمة تقتضي كذلك التمييز بين:

١ - الأسس النظرية باعتبارها مصدر إلهام للسياسات الاقتصادية الليبرالية المتشددة وما صاحبها من ابتكار للتقنيات المالية مثل المنتجات المالية المشتقة باعتبارها مصدر الأسباب الهيكلية للأزمة العالمية الراهنة.

٢ - التفاوت الكبير في الدخل والثروات والتي هي نتاج السياسات الاقتصادية الليبرالية المتشددة نفسها المنتهجة على نطاق عالمي؛

٧ - ٢ - ١ . التحول إلى الليبرالية المتشددة

⁷ Paul Craig Roberts, Cette crise ne sera pas résolu par des politiques classiques, http://contreinfo.php3_id_article=2346

⁸ لقد بلغ عدد الأمريكيين الذين فقدوا وظائفهم من بداية نوفمبر إلى نهاية جانفي ١,٨ مليون شخص. وبلغت نسبة البطالة ٧,٦ بالمائة.

مع نهاية السبعينات من القرن العشرين كان اقتصاد المديونية العالمية قد بلغ من التطور الكمي مستويات قياسية، سواء على مستوى الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة أو على مستوى ما كان يسمى آنذاك بالاقتصاديات النامية. لقد تآزمت المديونية الخارجية للبلدان النامية لتتفجر في صيف ١٩٨٢ مؤثرة تأثيرا سلبيا بالغا على اقتصاديات هذه البلدان. نظرا لكون مديونية البلدان النامية كانت تشكل الحلقة الضعيفة في اقتصاد المديونية العالمية فإنه كان من الطبيعي أن تنفجر هي الأولى ليأتي لاحقا دور مديونية البلدان الرأسمالية المتقدمة. عندما وصل الرئيس رونالد ريغان **Reagan** إلى البيت الأبيض في بداية ١٩٨١ كان في انتظاره ملف شائك هو ملف الدين العام الأمريكي الذي بلغ مخزونه آنذاك حوالي ٩٩٦ مليار دولار؛ المستوى الذي كان مثيرا للاهتمام بل وللقلق. من أجل الحد من تفاقم المشكل ومعالجته انتهجت إدارة الرئيس ريغان سياسة نقدية ومالية تقضي بضرورة لجوء الأعوان الاقتصاديين أكثر إلى أسلوب التمويل المباشر من الأسواق المالية والتقليل بذلك من الوساطة المصرفية. وبالفعل فقد أدى العجز المزيج والمزمن في ميزانية الولايات المتحدة الأمريكية وميزان مدفوعاتها إلى حصول ارتفاع كبير في معدلات الفائدة خلال عقد الثمانينات من القرن الماضي، الأمر الذي شجع المؤسسات والإدارات على مختلف المستويات على اللجوء أكثر فأكثر إلى التمويل عن طريق الإصدارات بدلا من الوساطة المصرفية. غير إن هذا لا يعني إطلاقا أن الوساطة المصرفية تراجعت، بل عرفت توسعا ملحوظا على مستوى الأعوان الاقتصاديين جميعا. أكثر من ذلك، ينبغي التأكيد على أن الاستدانة اكتست أهمية قصوى باعتبارها ظلت إلى الآن تشكل الأسلوب الوحيد لمواجهة تراجع القدرة الشرائية للشرائح الاجتماعية الدنيا والمتوسطة الدخل بسبب تطور عملية توزيع الدخل في غير صالحها. على مستوى البلدان الرأسمالية المتقدمة، كان من بين أهم العوامل التي تسببت في تطور عملية توزيع الثروة والدخول في غير صالح كتلة الأجور ما يلي:

— فرض معدل عائد على الاستثمار من طرف المساهمين الكبار لا يقل عن ١٥% في حين معدلات النمو الاقتصادي لم تكن تتعدى في أحسن الظروف ٤%؛

— تقاضي مسيري وإطارات المؤسسات الاقتصادية دخول سنوية "خيالية" تتضمن علاوات تبلغ أحيانا عشرات الملايين من الدولارات، مثل الدخل غير الثابتة المترتبة عن les stocks – options؛

— تخفيض الأعباء الاجتماعية بقدر كبير على المؤسسات الاقتصادية بهدف تعزيز أرباحها؛

— تحرير سوق العمل flexibilisation من الكثير من الضوابط والقيود التي كانت تحكمها وتنظمها مما أثر سلبا على الانخراط النقابي من ناحية الكم. لقد تراجع تعداد المنخرطين في التنظيمات النقابية بنسبة عالية خاصة بسبب إعادة توطين بعض الأنشطة الإنتاجية في بلدان ناشئة. كل ذلك كان من شأنه أن أضعف من القدرة التفاوضية للنقابات العمالية مما أدى إلى اتساع نطاق مناصب العمل الهشة والصغيرة، وبالتالي تتطور عملية توزيع الدخل والثروات لصالح الشرائح الاجتماعية الغنية على حساب باقي الشرائح الاجتماعية الأخرى باعتبارها تشكل السواد الأعظم من أفراد المجتمع

(حوالي 95% من المجتمع الأمريكي)⁹.

إن السياسات الاقتصادية الليبرالية المتشددة التي تم انتهاجها في بادئ الأمر من قبل بريطانيا العظمى والولايات المتحدة الأمريكية، قد تم الاقتداء بها ليس فقط من قبل دول رأسمالية متقدمة

⁹ Pau Jorion, Comprendre la crise, http://contrinfo.info/article-php3?id_article=2216, le 7 décembre 2008.

أخرى بل تم تعميمها منذ عام ١٩٨٩ في إطار ما سمي بتوافق واشنطن^{١٠} لتشمل كافة دول العالم تقريبا، أي بما فيها الاقتصاديات الناشئة والنامية. لقد كان من شأن ذلك أن تم تكريس تطوير عملية توزيع الدخل والثروات لصالح فئات صغيرة على حساب السواد الأعظم من السكان.

٧ - ٢ - ٢. تراجع القدرة الشرائية لشرائح اجتماعية واسعة^{١١}

إن انتهاج غالبية دول العالم لسياسات ليبرالية متشددة أدى إلى تركيز الثروة والدخول، سواء على مستوى العالم أو على مستوى كل دولة على حدى، بين أيدي فئات اجتماعية صغيرة. ففي الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال بلغت نصيب الشريحة الاجتماعية الأكثر غنى، وهي تشكل 5% من السكان، حوالي 57.72% عام ٢٠٠٠ مقابل حوالي 20% فقط عام ١٩٥٤^{١٢}. إن تركيز الثروة بهذا القدر لم يسبق له مثيل في تاريخ الرأسمالية؛ فعشية انفجار أزمة الكساد الكبير لعام ١٩٢٩ لم يكن يتجاوز 30%. في ظل مثل هذا التركيز الشديد للثروة والدخول وتراجع طلب استهلاك الشرائح الاجتماعية ذات الدخل المتوسط والضعيف، يا ترى كيف يمكن للاستهلاك أن يلعب دوره كمحرك رئيسي للنمو الاقتصادي؟

٧ - ٢ - 3. تشجيع لاستدانة من أجل دعم الطلب

إن سد العجز في الطلب الكلي الناجم عن التراجع الكبير في كتلة الأجور من جهة، والعجز المزدوج المزمع في ميزانية الدولة والميزان الجاري من جهة ثانية، ليس فقط في الولايات المتحدة الأمريكية بل وفي دول رأسمالية متقدمة أخرى قد تم من خلال تشجيع كل الأعوان الاقتصاديين على اللجوء إلى الاقتراض بكثافة وذلك على امتداد العقود الثلاثة الأخيرة. عليه فإن التمويل عن طريق اللجوء المباشر إلى الأسواق المالية الذي شجعت عليه الإدارات الأمريكية المتعاقبة على البيت الأبيض منذ مطلع الثمانينات من القرن المنصرم لم يحل دون النمو المتسارع لديون مختلف الأعوان الاقتصاديين، بما فيهم العائلات. لم يتوقف مخزون الدين العمومي ومديونية العائلات والمؤسسات الاقتصادية عن النمو المفرط. لقد ازداد مخزون الدين العام من ٩٩٦ مليار دولار عند مطلع عام ١٩٨٠ إلى حوالي ٤٠٠ مليار دولار عند نهاية الولاية الثالثة من حكم الجمهوري أي، عند نهاية عام ١٩٩٢^{١٣}. كما لم يتوقف نمو مخزون الدين العام خلال ولايتي الرئيس كلينتون على الرغم من تحقيق فائض في الميزانية الفيدرالية زاد عن ٢٠٠ مليار دولار في عام ٢٠٠٠، وذلك بفضل النمو الكبير الذي عرفه الاقتصاد الأمريكي بدون انقطاع خلال عقد التسعينات. نفس التطورات عرفها مخزون كل من ديون العائلات والمؤسسات الاقتصادية. أما في عهد الرئيس بوش الابن، فقد عرفت وتيرة نمو ديون الولايات المتحدة الأمريكية تزايدا لم يسبق له مثيل؛ إذ بلغ الدين العام حوالي ١٠ ٠٠٠ مليار دولار، وذلك بسبب التخفيضات الضريبية على المؤسسات وزيادة الإنفاق العسكري على الحروب التي تخوضها في كل من أفغانستان والعراق. بلغة الأرقام، بلغ مجموع هذه ديون الولايات المتحدة الأمريكية، أي ديون المؤسسات والعائلات والحكومة، عند نهاية ٢٠٠٨ ما لا يقل عن ٤٠ مليار تريليون دولار. والسؤال هو ماذا تعني مثل هذه الجبال الشاهقة من الديون

¹⁰ - Jeremy Clift, Entretien avec la professeur Allen Miltzer, un monétaire libéraliste, in finances & développement, juin 2003.

¹¹ Paul Jorion, o.p.cité.

¹² Idem.

¹³ C. Julien, le libéralisme contre la société, des sociétés sacrifiées aux désordres, le Monde diplomatique, décembre 1993.

التي تئن تحت عبئها تقريبا كل اقتصاديات العالم، وعلى رأسها اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا العظمى وأيرلندا والبلدان المنخفضة؟ بكل بساطة أنها تعود أساسا إلى اعتماد الاستدانة وتكريسها كأسلوب فرضه التفاوت الكبير في الدخول في معالجة مسألة عدم كفاية الطلب باعتباره المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي، أي جعلها بمثابة وقود النمو الاقتصادي.

V - ٢ - ٤ - سياسة الإسكان في الولايات المتحدة الأمريكية منذ ١٩٩٣^{١٤}

من بين ما تميزت به سياسة قروض الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٩٣ إلى غاية انفجار الأزمة في صائفة ٢٠٠٧ هو كون سياسة الإسكان كانت تركز على تشجيع العائلات الأمريكية المتواضعة الحال اقتصاديا على شراء مسكنها. الجدير بالذكر أن الشروع في انتهاج هذه السياسة جاء في السياق الاقتصادي الأمريكي الجيد لعقد التسعينيات. واضح أن مثل هذا الظرف الاقتصادي كان ملائما لتشجيع ملايين العائلات الأمريكية الضعيفة الدخل على شراء مسكنها عن طريق الدفع بالتقسيط. تجدر الإشارة إلى أنه على إثر أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ في الولايات المتحدة الأمريكية، ومن أجل مواجهة الآثار لسلبية الناجمة عن انفجار فقاعة انترنت في نفس السنة، انتهج الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي سياسة نقدية توسعية من شأنها أن شجعت استمرار نفس سياسة قروض الرهن العقاري حتى غاية بداية تأزمها في عام ٢٠٠٥. وهو تاريخ بداية حصول ارتفاع محسوس في معدلات الفائدة في السوق المالية الأمريكية نتيجة السياسة النقدية المتشددة المنتهجة من أجل التصدي للضغوط التضخمية التي أخذت تدب في الاقتصاد الأمريكي. لقد عرفت سياسة قروض الرهن العقاري بالولايات المتحدة الأمريكية رواجاً كبيراً، بحيث أنها شكلت أحد أهم روافد النمو الاقتصادي المستمر خلال التسعينيات ومطلع القرن الحالي. إذ مثل التمويل عن طريق قروض الرهن العقاري حوالي 73%^{١٥} من إجمالي السكنات التي تم اقتناؤها من قبل العائلات الأمريكية خلال الفترة المذكورة.

VI - طبيعة الأزمة المالية الراهنة

حتى وإن كان التاريخ لا يعيد نفسه بكيفية متطابقة تماما إلا أنه يعيد نفسه في بعض أجزائه، وهي أجزاءه الرئيسية، وهو ما ينطبق إلى حد كبير على حالة الأزمة المالية الراهنة في تشابهها - وليس تطابقها - مع أزمة الكساد الكبير لعام ١٩٢٩. إذ أن الأزمتين متشابهتان من حيث بعض أسبابهما الرئيسة؛ فكلاهما حصلت على مستوى مركز النظام الاقتصادي الرأسمالي، وبالضبط في القطاع العقاري بالولايات المتحدة الأمريكية، وبذلك فهما تختلفان عن الأزمات المالية والاقتصادية الأخرى، خاصة تلك التي حصلت على مستوى أطراف النظام الرأسمالي العالمي. كما أن هاتين الأزمتين تتشابهان من حيث كونهما نتاج نفس السياسات الاقتصادية الليبرالية المتشددة المنتهجة على مستوى البلدان الرأسمالية المتقدمة خلال الفترة التي سبقت انفجارهما؛ وما أدت إليه هذه السياسات من تفاوت كبير في الدخول والثروات؛ التفاوت الذي أدى بدوره إلى خلق فجوة كبيرة بين القدرات الإنتاجية الكامنة للاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة ومستوى النشاط الإنتاجي الحقيقي؛ وما لذلك من تبعات خطيرة إن على مستوى التشغيل أو على مستوى المعيشة، وذلك رغم الدعم الكبير والطائل للطلب الكلي من خلال اللجوء المكثف للاقتراض. إن أوجه التشابه هذه لا تنفي أبداً وجود اختلافات بينهما، خاصة من حيث مستويات

^{١٤} في عام ١٩٩٣ أطلقت الإدارة الأمريكية برنامجاً واسعاً يهدف إلى تمكين العائلات الأمريكية ضعيفة الدخل من شراء سكنها.

^{١٥} ذلك مقابل نفس النسبة في بريطانيا العظمى، وحوالي ٥٨ بالمائة فقط في فرنسا.

أبعادها. فالأزمة الراهنة هي ذات أبعاد تاريخية؛ الأمر الذي يعني أن انعكاساتها على الاقتصاد العالمي قد تكون أخطر بكثير مقارنة بأزمة ١٩٢٩. إن هذا ليس بالاختلاف الوحيد بين الأزمتين، بل هناك أوجه اختلاف أخرى بينهما، فالعجز المزمن والتاريخي الذي تعاني منه الولايات المتحدة الأمريكية حاليا يقابله فائض كبير ومزمن خلال الفترات التي السابقة واللاحقة لأزمة ١٩٢٩؛ ومستوى الديون القائمة على العديد من البلدان الرأسمالية المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية في الوقت الراهن هي أكبر بكثير بمستوياتها في عام ١٩٢٩. هذه التعقيدات وغيرها قد تحد من درجة فعالية ونجاعة أية سياسة مالية توسعية يتم انتهاجها من أجل بعث النمو الاقتصادي في هذه الدول. كما أن انتهاج سياسات نقدية توسعية هو الآخر، في حالة دول متقدمة عديدة، لن تكون فعاليتها كافية لتحقيق الأهداف المتوخاة منها^{١٦}. إذ أنه تم في الفترة الأخيرة تخفيض معدلات الفائدة الرئيسية في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان تقريبا إلى حد 0%؛ لكن تأثيراتها على المتغيرات الاقتصادية الحقيقية حتى غاية الآن ليست ذي أهمية تذكر. بل فإنه نظرا للمستويات القياسية لمديونيات العائلات والمؤسسات والإدارات المحلية والمركزية فإنها لن تكون فعالة. إن الأزمة المالية العالمية الراهنة كسابقتها في عام ١٩٢٩ هي أزمة اقتصادية هيكلية؛ فاستمرار الإدارة الأمريكية، خاصة في عهد الجمهوريين، في انتهاج سياساتها الليبرالية المتشددة وعسكرتها للاقتصاد أمور تتطلب رؤوس أموال ضخمة لا يمكن تدبيرها إلى عن طريق اللجوء إلى الاستدانة باستمرار.

VII – تداعيات الأزمة المالية العالمية

إن أولى الانعكاسات السلبية للأزمة المالية العالمية هي الانخفاض المتواصل لأسعار الأصول المالية في البورصات العالمية، والذي بلغ مع نهاية عام ٢٠٠٨ حوالي 29 تريليون دولار أمريكي^{١٧}. الانخفاض الذي سيستمر حتما باعتباره عملية تصحيح حتى غاية الاختفاء الكامل للاختلالات الاقتصادية الكبرى، سواء على مستوى الاقتصاد الحقيقي أو النقدي. كما هو واضح، فإن النتيجة المباشرة لهذا الانخفاض هي تقلص كبير في قيمة الثروة الوطنية بجميع مكوناتها ومن تم تقلص الدخل المتولدة عنها. أي العائلات مثل المؤسسات الاقتصادية ستعرض لمثل هذا الخسائر في قيمة ثروتها و في مستويات دخولها. تجدر الإشارة بهذا الصدد إلى أنه خلال السنوات السابقة للأزمة الراهنة كان حوالي ٢٠ إلى ٣٠% من الدخل العالمي متأتيا من تقلبات الأصول المالية في البورصات.

إن ثاني الانعكاسات السلبية للأزمة، وهو أخطر بكل تأكيد، يتمثل في دخول الاقتصاديات الرأسمالية الكبرى في ركود، وهو ما حصل فعلا خلال نهاية سنة ٢٠٠٨ وبداية ٢٠٠٩. إن ما يزيد من حدة الركود الاقتصادي في الاقتصاديات الكبرى وانعكاسه سلبا على باقي اقتصاديات العالم هو وجود قنوات عدة لانتقال العدوى والآثار السلبية وانتشارها على نطاق عالمي. فكما هو معلوم فإنه قد تم تضليل المستثمرين، بما فيهم المؤسساتيين، على مستوى العالم من خلال عملية توريق titrisation القروض العقارية عالية المخاطر وغيرها من الأصول "المسمومة" وبيعها لهم في البورصات العالمية دون دراية منهم بها^{١٨}. لقد تزعزعت الثقة فيما بين المتعاملين الاقتصاديين بصفة عامة عندما أدركوا كثرة الأصول المسمومة الموجودة في

¹⁶ Joseph E. Stiglitz, in Challenges, 25 mars 2008.

¹⁷ Kyle Bass, l'apocalypse, http://contrinfo.info/article-php3?id_article=2264.

¹⁸ - Bernard Maris, La crise du capitalisme financier, http://contreinfo.info/article_php3?id/article=1676.

- Joseph Stiglitz, La malhonnêteté des établissements financiers est à l'origine de la crise, The Guardian du 16 septembre 2008, http://contreinfo.info/article_php3?id/article=2117.

حوزتهم. إن تعرض الثقة فيما بين المؤسسات لمثل هذا الاهتزاز من شأنه أن أضعف التضامن والتعاون القويين والمعهودين فيما بينها، مما جعلها تتحفظ إلى درجة الامتناع عن الاقتراض فيما بينها. لم يقتصر تزعزع الثقة على الأسواق النقدية بل امتدت العدوى إلى الأسواق المالية. كل ذلك كان من شأنه أن أثر تأثيرا سلبيا بالغا على الأنشطة الإنتاجية لكثير من المؤسسات الاقتصادية؛ وهو ما يعني تراجع الطلب الكلي ومن ثم اشتداد حدة الركود متسببا في تزايد مستويات البطالة تراجع مستويات المعيشة وتراجع. أمام تعطل ميكانيزم الإقراض، أي عدم وصول السيولة النقدية إلى الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية، ينبغي أن نتساءل عن مدى فعالية السياسات النقدية والمالية على مستوى الاقتصاديات التي تمسها الأزمة، وهي النقطة التي سنعود إليها لاحقا من هذه المداخلة.

VIII – تداعيات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الجزائري

بصفة عامة فإن تأثير الاقتصاد الجزائري بالأزمة يتوقف على درجة وكيفية اندماجه في الاقتصاد العالمي. في الحالة الراهنة للاقتصاد الجزائري يمكن أن تنتقل تداعيات الأزمة المالية العالمية الراهنة إليه من خلال قنوات عدة، أهمها: أشكال توظيف واستثمار احتياطات الصرف الوطنية، تقلب كل من قيمة عملات احتياطات الصرف وسعر برميل النفط ومعدلات الفائدة على الذمم والديون الخارجية وأسعار السلع والخدمات المستورد.

VIII-1 – انعكاسات الأزمة المالية على ميزانية الدولة الجزائرية

يرتبط جانب الإيرادات من الميزانية العمومية بشكل مباشر بالاقتصاد العالمي؛ حيث أن اندماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي يتم أساسا من خلال قطاع المحروقات. إن تبعية الاقتصاد الوطني لسعر برميل النفط هي بمثابة "حبل الصرة بين الجنين وأمه"؛ وأن درجة التبعية هذه تشدد أكثر فأكثر بالنسبة لميزانية الدولة، حيث تشكل إيرادات الجباية البترولية نسبة عالية من إيرادات الميزانية وذلك منذ حوالي ثلاثة عقود من الزمن. لقد ركز الخطاب السياسي الجزائري على ضرورة تحضير مرحلة ما بعد البترول منذ بداية الثمانينات من القرن المنصرم، أي بعد سنوات قليلة لا تتجاوز أصابع اليد الواحدة من وقوع الاقتصاد الجزائري في التبعية المطلقة لعائدات النفط. لكن رغم توفر الإرادة السياسية، والتي يعبر هذا الخطاب، ورغم الجهود التنموية التي بذلت على امتداد عدة عقود من الزمن، سواء قبل انفجار الأزمة في عام 1988 أو خلال السنوات الأخيرة، فإنه إلى حد الآن لم يتم التخلص من هذه التبعية الخطيرة. بكل تأكيد أنها ليست بالمهمة السهلة، ولذلك أسباب موضوعية؛ وهي تتمثل أساسا في القوانين الاقتصادية الموضوعية التي يتميز بها الاقتصاد الجزائري وذلك مثل باقي الاقتصاديات الريعية في العالم. إن التخلص منها ليس بالأمر الهين إن لم نقل بأن ذلك لن يتم إلا بالتخلص من الربيع نفسه أي نفاذه وليس التخلي عنه من خلال تخفيض الإنتاج مثلما تدعو إليه الآراء وهي تعتبر الجزائر وكأنها تعيش بمعزل عن باقي بلدان العالم مثل جزيرة روبنسون كروزويه Robinson Crusoe. إن وضعية ميزانية الدولة الجزائرية سوف تكون صعبة للغاية ما لم تتطور الأوضاع الاقتصادية تطورا إيجابيا في المستقبل المنظور. فيا ترى ماذا ستفعل السلطة في حالة استمرار الأزمة الراهنة وحصول تراجع كبير في الإيرادات النفطية من أجل ضمان حتى مجرد صرف أجور مستخدمي التوظيف العمومي، علما بأن إيرادات الميزانية خارج الجباية النفطية لا تتجاوز في أحسن الأحوال نسبة 40%. إن الوضع بالنسبة لميزانية التجهيزات ليس بأحسن حال من حيث تبعيتها للجباية النفطية. من خلال تحليل علمي لمكونات ميزانية الدولة الجزائرية نخلص بكل تأكيد إلى أن الجزائر بدون عائدات نفطية تكون معرضة لندرة حادة في الموارد المالية ذات

تداعيات خطيرة. من أجل تجنب ميزانية الدولة بصفة خاصة لمثل هذه التداعيات ماذا على الجزائر أن تفعل؟

مثما سبقت الإشارة إليه، فإن التخلص المطلق من هذه التبعية الخطيرة لقطاع المحروقات ليس بالأمر السهل إن لم نقل بأن شبه مستحيل، لكن على الأقل ينبغي العمل على التقليل منها. فعلى مستوى ميزانية الدولة، وحتى تكون قابلة للبقاء *viabilité* يتطلب من القائمين على السياسة المالية الكف عن التعامل مع ميزانية الدولة بأنها مجرد ميزانية وسائل؛ وكل ما في الأمر أن النفقة العمومية تتطلب التبرير لدى السلطة الوصية، أي وزارة المالية. في إطار الإصلاحات الموازية الجارية في الجزائر فإن ما يكون منتظرا من النفقة العمومية هو تحقيق أهدافها وذلك من خلال ربط النفقة كوسيلة بأنشطة حسب النتائج المنتظرة منها¹⁹. غير أن هذا النوع من الإصلاحات ينبغي أن لا يقتصر على ميزانية الدولة بل يمتد ليشمل جميع جوانب الأنشطة الاقتصادية الوطنية، باعتبارها في تقديرنا السبيل الوحيد للتخلص التدريجي من الطابع الربيعي للاقتصاد الوطني.

VIII - ٢ - انعكاسات الأزمة على برامج التنمية

إلى أي حد وإلى متى يمكن للاقتصاد الجزائري أن يتحمل الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية الراهنة؟ بكل تأكيد فإن النظام المالي الجزائري يعاني من مشاكل عويصة معروفة في معظمها، وهي مشاكل قديمة لا علاقة لها إطلاقا بأزمة القروض العقارية عالية المخاطر ولا بالأزمة المالية العالمية الراهنة. بل يمكن القول بأن المنظومة المالية الجزائرية ليست معرضة للإفلاس ولا لتعثر النظام الائتماني في أدائه بسبب ضعف - إن لم نقل عدم - اندماجها في النظام المالي الرأسمالي العالمي. كذلك فإن المشاريع الاستثمارية الوطنية التي تضمنها البرنامج الخماسي ٢٠٠٥/٢٠٠٩ لن تتأثر إطلاقا من جراء انهيار أسعار المحروقات. كما أن الاستثمارات التي سيتضمنها البرنامج الخماسي ٢٠١٠/٢٠١٤ قد تكون هي الأخرى وبالكامل في منأى عن الأزمة، أو في أسوأ الأحوال، تكون قليلة التأثير أي كان مستوى انخفاض أسعار النفط خلال الفترة التي يغطيها البرنامج، باعتبار أن مجموع أغلفتها المالية قد يكون في حدود ١٠٠ مليار دولار. حتى في حالة تجاوز الاحتياجات التمويلية المبلغ المذكور فإن احتياطات الصرف التي بلغت عند نهاية ديسمبر ٢٠٠٨ حوالي ١٣٧ مليار دولار أمريكي تكون كافية لتلبيتها. بكل بساطة، فإن القدرات التمويلية الجزائرية ستسمح لها بتحمل الآثار السلبية للأزمة خلال السنوات القليلة القادمة؛ لكن ينبغي أن لا يغيب عن أذهاننا بأنه، مع بقاء كل الأشياء الأخرى على حالها، فإن مدفوعات الجزائر إلى باقي العالم ستزداد خلال السنوات القادمة وذلك تحت تأثير عوامل عدة كصيانة الحظيرة الوطنية للسيارات بجميع أنواعها، والتي عرفت تطورا كليا ونوعيا كبيرا خلال فترة الفورة النفطية الأخيرة، وتجديد وصيانة التجهيزات المختلفة الأخرى. حسب اتجاهات الإنفاق الحالية، فإن احتياجات التمويل بالعملة الصعبة مرشحة للزيادة بقدر كبير خلال السنوات القادمة ما لم تكن هناك سياسة وطنية نقشفية؛ وهو أمر مستبعد بسبب الضغوط التي تمارسها جهات أجنبية قوية على بلدان الفوائض النفطية؛ أي مطالباتها بالمساهمة الفعالة في دعم الطلب العالمي. لكن هل كون المشاريع الاستثمارية وتمويل السوق الوطنية بالسلع والخدمات اللازمة قد لا تتأثر كثيرا يعني أن الاقتصاد الوطني سيكون في منأى بشكل

¹⁹Saba Mohammed, Projet de modernisation des systèmes budgétaires, République Algérienne démocratique et populaire, Ministère de l'enseignement supérieure et de la recherche scientifique, février 2007. p. 6.

مطلق عن التأثيرات السلبية للأزمة؟ واضح من تراجع أسعار المحروقات من ١٤٧ دولار بتاريخ ١١ جويلية ٢٠٠٨ إلى أقل من 34 دولار بتاريخ 20 ديسمبر من نفس هذه السنة، وهو مرشح للانخفاض أكثر أن الجزائر تعاني من تراجع حاد في عائداتها النفطية. كذلك يمكن أن تتأثر سلبا من خلال قناة أخرى وهي تخصص وارداتها الضخمة خاصة من المواد الغذائية. فمن الممكن أن أسعارها ستعرف ارتفاعا ملحوظا خلال المواسم الزراعية المقبلة في حال عدم حصول القطاعات الزراعية على القروض اللازم لتمويل الاستثمارات التي يتطلبه التوسع الزراعي. كما أن الجزائر في الأمد المنظور وفي الظروف الراهنة ليس بإمكانها التخلص من التبعية الخطيرة للعالم الخارجي فيما يخص المواد الغذائية والزراعية بصفة عامة. إن مجرد التقليل من هذه التبعية أمر صعب المنال بسبب عدم توفر الجزائر بقر كافي على المقومات الزراعية الضرورية، خاصة منها الموارد المائية، حيث تعرف الجزائر عجزا كبيرا وهو ما تبينه كميات المياه المستوردة. إذ تبلغ هذه الأخيرة ما يقارب مترا مكعبا يوميا بالنسبة لكل مواطن.

إذا كان ليس من الممكن معرفة ما إذا كانت الكيفية التي وظفت واستثمرت بها احتياطات الجزائر من العملات الصعبة تسببت في خسائر أم لا، إلا أنه يمكننا القول بأنها أساسا توجد في شكل دولارات، يتم الإعلان رسميا ودوريا عن مستوياتها، وهي موظفة أساسا في أدون الخزينة البلدان الغربية باعتبارها في الظروف الراهنة الأصول المالية الأكثر أمانا. أكثر من ذلك، فإن الطلب الكبير والمتزايد للمستثمرين على مستوى العالم على أدون الخزينة الأمريكية - وهي محررة بالدولار - خلال الفترة الراهنة يدفع بقيمة الدولار نحو التحسن. كما يمكن للجزائر، وذلك مثل باقي بلدان العالم، أن تستفيد من انخفاض أسعار بعض السلع والخدمات المستوردة، وهي حالة الحديد والصلب وزيت المائدة والقمح والسيارات وغيرها. لكن يبقى أن ينبغي أن نتساءل عن محصلة التأثيرات السلبية والإيجابية للأزمة ككل بالنسبة للاقتصاد الوطني؟ بكل تأكيد فإنها ستكون سالبة إذا ما قارنا الخسائر الناجمة عن الانخفاض الكبير في سعر المحروقات مقابل انخفاض العديد من أسعار السلع والخدمات المستوردة؛ لكن المهم هو أن تبقى للدولة القدرة على التحمل والاستمرار في توفير تمويل كافي للأنشطة الاقتصادية الوطنية على اختلاف أنواعها.

IX - مواجهة الأزمة على مستوى الدول الرأسمالية المتقدمة

لقد سارعت مراكز القرار على مستوى البلدان الرأسمالية الكبرى إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات بهدف التحكم في الأزمة المالية العالمية الراهنة ومن تم الحد من تأثيراتها السلبية. وكان على رأس مراكز القرار هذه الإدارة الأمريكية المنصرفة التي وضعت خطة تضمنت مقدار ٧٥٠ مليار دولار أمريكي من أجل إنقاذ النظام المالي من الانهيار بسبب الأصول المالية المسمومة titres toxiques. لكن السؤال المطروح كيف يتم ذلك بعد أن تم انتشار مثل هذه الأصول المالية المسمومة المدسوسة مع غيرها من الأصول على مستوى العالم؟ كما أن بعض البلدان سارعت إلى ضخ مبالغ معتبرة من الأموال في الأسواق النقدية والمالية من أجل توفير السيولة اللازمة ومن تم بعث الثقة من جديد في النظام المصرفي الدولي ليعود إلى ممارسة وظيفته الائتمانية بكيفية عادية، وهو الهدف الذي لم يتحقق؛ أي أن الثقة فيما بين البنوك وفيما بينها وبين الأعوان الاقتصاديين الآخرين لم تسترجع بعد. إن حدة الأزمة تزداد من وقت لآخر؛ وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن الخطة المذكورة لم تكن كافية، مما كرس استمرار آليات السوق في عملية تصحيح الاختلالات الكبرى. بتعبير آخر، وفي انتظار ما ستسفر عنه

من نتائج خطة الرئيس الأمريكي الجديد أوباما Obama، فإن تدخل الدولة من خلال ضخ الأموال إلى حد الآن يبدو أنه لم يكن بالكيفية اللازمة وبالقدر الكافي ليكون بديلا جزئيا لآلية السوق في تصحيحها بعنف وبكلفة اقتصادية واجتماعية باهظة. إن مثل هذا التشخيص الخاص بحالة الولايات المتحدة الأمريكية يصح إلى حد ما كذلك بالنسبة للاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة الأخرى، سواء الأوروبية أو اليابانية وغيرهما.

IX - ١ - هل من مخرج بديل لخطط الإنقاذ الحالية؟

على مستوى الاقتصاديات التي تهزها الأزمة الحالية، وهي أساسا اقتصاديات الدول الرأسمالية المتقدمة، على الدولة أن تتدخل في الأنشطة الاقتصادية، وذلك من خلال السياسات النقدية والمالية بكيفية كثيفة ومغايرة لما تم إلى حد الآن؛ وينبغي أن يتم التدخل على مستويين، هما:

IX - ١ - ١ مدى فعالية السياسات النقدية

إن أحسن الأمثلة الحية على السياسات النقدية هو السياسة النقدية المنتهجة حاليا في كل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان. إذ تجدر الإشارة إلى أن الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي وبنك اليابان خفضا معدلات الفائدة الرئيسية إلى حد يقارب 0% خلال الأشهر القليلة التي تلت انفجار الأزمة؛ لكن ذلك دون جدوى كما يبدو إلى حد الآن. هذا يعني شيئا واحدا هو أن السياسة النقدية في هذين البلدين فقدتا الكثير من فعاليتها إن لم نقل كل فعاليتها²⁰؛ إذ أن تأثيراتها لا تصل إلى الأنشطة الاقتصادية الحقيقية في الدولتين، ذلك ليس فقط بسبب احتباس جزئي لميكانيزم الإقراض بل وبسبب نفاذ الطاقة على الإقراض للكثير من العائلات. قد يكون الأمر لا يختلف بالنسبة لاقتصاديات دول أوروبية أخرى مثل إنجلترا والدنمارك وغيرهما، حيث تبلغ ديون الأعوان الاقتصاديين، خاصة ديون العائلات، مستويات حرجة؛ بحيث أن المزيد من الإقراض يعني بكل بساطة عدم القدرة عن التسديد. عليه، ولنفس الأسباب المذكورة، فإن السياسة النقدية الأوروبية هي الأخرى تكون تفتقد إلى الفعالية اللازمة لتحفيز الأنشطة الاقتصادية الحقيقية، أي بعث النمو الاقتصادي من جديد. إن ضعف فعالية السياسة النقدية على مستوى اقتصاديات الدول المذكورة يعني أن عملية تصحيح الإختلالات التي تسببت فيها الأزمة سيطول أمدها؛ وبالتالي فإن تداعياتها قد تكون أخطر مقارنة بأزمة ١٩٢٩.

IX - ١ - ٢ مدى فعالية السياسة الموازنية

تتوقف فعالية السياسات الموازنية على مدى قدرة الإنفاق العمومي على تعزيز الطلب الكلي ومن ثم بعث النمو الاقتصادي. لكن إذا تناولنا حالة اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية في الوقت الراهن فإن قدرة الإدارة الأمريكية على الإنفاق العمومي تبدو محدودة؛ لعل كون خطة أوباما تقل عن ١٠٠٠ مليار دولار دليل على ذلك. فعجز الميزانية الفيدرالية كبير ومزمن وأية زيادة فيه تعني تفاقم المديونية العمومية أكثر فأكثر لتبلغ مستويات قياسية يصبح الاقتصاد الأمريكي غير قادر على تحملها مستقبلا. أما على مستوى نجاعة النفقات العمومية فهناك إشكالات يعاني منها الاقتصاد الأمريكي حاليا بسبب العجزات المزمنة والديون الثقيلة والمستوى السالب للدخار العائلي. إن أهم إشكالات الإنفاق العمومي هي²¹:

²⁰ Paul Krugman, sortie de crise, 19 septembre 2007, new York Times

²¹ Robert Reich, Renaissance du keynésianisme, http://cotreinfo.article.php3?id_article=2375

– إن تخفيض الضرائب على العائلات الضعيفة من شأنه أن يزيد من الاستهلاك ومن تم التأثير إيجابا على الأنشطة الاقتصادية الحقيقية؛ لكن هذا التأثير غير مضمون إذ أنه سيتوقف على طلب العائلات على السلع الاستهلاكية المحلية، وهو في اعتقادنا ضعيف نظرا لدرجة انفتاح الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة والمنافسة الأجنبية الشرسة التي تواجهها في مختلف القطاعات الاقتصادية.

– كما أن تخفيض الضرائب على العائلات المتوسطة الدخل هو الآخر لن يؤثر تأثيرا إيجابيا كبيرا على بعث النمو الاقتصادي بسبب كون هذه العائلات مثقلة بالديون وهي في الظرف الحالي تسعى إلى تصفية جزء من ديونها بدلا من زيادة استهلاكها.

– تخفيض الضرائب على العائلات الغنية لن يؤثر إطلاقا على الطلب الكلي لأن الميل الحدي للاستهلاك عندها كبير جدا.

– حسب الاقتصادي الأمريكي روبرت ريش Robert Reich يبقى دور الدولة كمستهلك وكمستثمر أخير هو وحده القادر على دعم الطلب الكلي ومن تم بعث النمو الاقتصادي. تلعب الدولة دورها هذا من خلال الإنفاق على البنى التحتية مثل الطرقات والموانئ والسكك الحديدية والكهرباء وغيرها²². من شأن مثل هذا الإنفاق العمومي على الاستثمار في الهياكل التحتية المختلفة أن يخلق الكثير من الوظائف والدخول ومن تم دعم الطلب الكلي. لكن هل يكفي ذلك لبعث النمو الاقتصادي من جديد؟ وكيف يمكن أن يتم تصحيح الاختلال في توزيع الدخل والثروات على أفراد المجتمع باعتباره أحد الأسباب الرئيسية إن لم نقل السبب الرئيسي للأزمة المالية والاقتصادية الراهنة.

X – مواجهة تداعيات الأزمة على الاقتصاد الجزائري

من بين ما يتميز به الاقتصاد الجزائري حتى غاية الآن هو ضعف درجة اندماجه في الاقتصاد العالمي؛ فعلى مستوى المنظومة المالية، يبدو أن الاندماج ضعيف جدا إن لم نقل منعدم، و أن الأمر لا يختلف كثيرا بخصوص التجارة الخارجية. فعلى مستوى الصادرات، الارتباط الوحيد والقوي هو المحروقات، حيث يعاني الاقتصاد الجزائري من تبعية مطلقة لها. أما على مستوى الواردات، فالجزائر تعاني من تبعية كبيرة على عدة أصعدة. لقد عرفت هذه الأخيرة تزايدا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة، خاصة في ميدان المواد الاستهلاكية، وبصفة أخص المواد الغذائية. لقد بلغت قيمة الواردات خلال عام ٢٠٠٨ ما لا يقل عن ٣٩,١٥٦ مليار دولار، وذلك مقابل ٢٧,٦٣١ فقط عام ٢٠٠٧. وأما قيمة الواردات من المواد الغذائية فقد ارتفعت من ٧,٧٣ مليار دولار عام ٢٠٠٨ إلى ٤,٩ مليار دولار عام ٢٠٠٧، منها حوالي ٣,٦ مليار دولار حبوب عام ٢٠٠٨ مقابل ١,٩٧٧ مليار عام ٢٠٠٧. بناء عليه، فإن قنوات انتقال الأزمة تبقى منحصرة أساسا في أسعار المحروقات وأسعار الواردات؛ ومنه فالحد من الآثار السلبية للأزمة يتم من خلال العمل على تقليص التبعية للصادرات من المحروقات والواردات من المواد الغذائية.

XI – إصلاح النظام النقدي والمالي الدوليين

في البداية وتزامنا مع تنسيق الجهود الدولية من أجل بعث النمو الاقتصادي، ينبغي التأكيد على ضرورة المطالبة بإلحاح من قبل البلدان الناشئة والنامية بصفة للبلدان الرأسمالية المتقدمة بضرورة الشروع فورا في إصلاح النظام الاقتصادي العالمي من جميع جوانبه النقدية المالية والتجارية. إن من بين أهم الإجراءات التي ينبغي اتخاذها بصدد الإصلاح:

²² Robert Reich, Op.cité.

- إدخال الإصلاحات اللازمة على المؤسسات النقدية والمالية الدولية بحيث تصبح صناعة القرار فيها تتم بكيفية ديمقراطية فعلا. من أجل ذلك ينبغي أن يعطى للبلدان الناشئة والنامية الوزن الذي يجعلها تشارك في تحديد قواعد اللعبة.
- ضبط حركة رؤوس الأموال الدولية، خاصة المتعلقة بالعمليات الرأسمالية، من خلال وضع الضوابط والآليات اللازمة لذلك، مثل رسم توبين *taxe Tobin*.
- ضبط أنشطة المؤسسات المالية من خلال إعادة النظر في قواعد الحيطة وفي العديد من تقنيات المالية الدولية التي ابتكرتها الهندسة المالية كتوريق *titrisation des créances douteuses*، المستحقات عالية المخاطر، وعمليات البيع والشراء على المكشوف *opérations à découvert*، *stock option* وغيرها
- معالجة مسألة نزاع المصالح *conflits d'intérêt* التي تخص المدققين والمحاسبين الخارجيين ووكالات تنقيط المؤسسات الاقتصادية والمحللين الماليين وغيرهم.
- تحديد سقف للدخول التي يحصل عليها مسئولو المؤسسات المالية والاقتصادية الكبرى، وكذلك إعادة النظر في التعويضات التي يحصلون عليها وهم يغادرون مناصب المسؤولية في المؤسسات الاقتصادية لسبب أو الآخر.
- الحد من تمويل المؤسسات الاقتصادية عن طريق اللجوء إلى أسلوب التمويل المباشر من الأسواق المالية من خلال عمليات إصدار الأسهم والسندات باعتباره أسلوب يسمح للمساهمين الكبار في رأسمال هذه المؤسسات بفرض النظرة القصيرة الأجل عليها والمتمثلة في فرض عائد على الاستثمار لا يقل عن 15% سنويا.

خلاصة ونتائج

في ختام هذه المعالجة للأزمة المالية العالمية الراهنة نخلص إلى مجموعة النتائج التالية:

١ — أن جميع أسباب الأزمة، الظرفية منها والهيكلية، تعود إلى السياسات الاقتصادية الليبرالية المتشددة المنتهجة على مستوى العالم منذ حوالي ثلاثة عقود من الزمن، أي منذ منتصف السبعينات من القرن العشرين. وأن معالجتها بكيفية جذرية يقتضي تدخل الدولة بحيث يتم سد عجز آليات السوق عن تحقيق الكثير من الأهداف.

٢ — إن تداعيات هذه الأزمة وما ينجم عنها من آثار سلبية على الاقتصاد العالمي ستتوقف على مدى التحكم في الأزمة. مهما تكون تأثيراتها السلبية فإن الرأسمالية لها القدرة على التكيف معها ومن تم تجاوزها؛ لكن يبقى أن تحقيق ذلك بسرعة أكبر يتطلب التدخل القوي للدولة في الحياة الاقتصادية وذلك بالكيفية المطلوبة. مهما كانت السرعة التي ستتحقق بها الأهداف فإن الأزمة باعتبارها عملية تصحيح للاختلالات القائمة ستستغرق الوقت اللازم، وهو عدة سنوات في حالة الأزمة الراهنة.

٣ — بخصوص تأثيرات الأزمة على الاقتصاد الجزائري، فإنها سوف تتوقف قبل كل شيء على مجموعة آليات ربط الاقتصاد الجزائري بالاقتصاد العالمي، خاصة منها سعر المحروقات والمواد الغذائية والتجهيزات المختلفة المستوردة، حيث تعاني الجزائر من درجة عالية من التبعية للخارج؛ كما ستتوقف كذلك على مدى طول عمر الأزمة نفسها وإمكانية تحولها إلى أزمة ركود ولما لا أزمة كساد كبير.

قائمة المراجع:

- 1 - Patrick Artus, Le pire est devant nous, tribune du 27 août 2008.
- 2 - Ben Bernanke. B., Le canal du crédit et le rôle du système bancaire, www.Larevuedesidées.fr/De-la-crise-de-1929-a-celle-de-htm#nh1
- 3 - Paul Craig Roberts, Cette crise ne sera pas résolu par des politiques classiques, http://contreinfo.php3?id_article=234
- 4 – Jeremy Clift y, Entretien avec la professeur Allen Miltzer, un monétariste libertaire, in finances & développement, juin 2003.
- 5 -Paul Jorion, Comprendre la crise, http://contrinfo.info/article-php3?id_article=2216, le 7 décembre 2008.
- 6 - Paul Jorion, L'implosion: la finance contre l'économie, http://contrinfo.info/article-php3?id_article=1995.
- 7 - Paul Jorion, Lehman Brothers: le Plan du Dr Paulson, http://contrinfo.info/article-php3?id_article=2255.
- 8 -Paul Jorion l, Chine: New Deal que l'on attendait pas, http://contrinfo.info/article-php3?id_article=2216.
- 9 – C Julien., le libéralisme contre la société, des sociétés sacrifiées aux désordres, le Monde diplomatique, décembre 1993.
- 10 - John Kenneth Galbraith, The Great crash 1929, Houghton mifflin, 1954.
- 11 - Paul Krugman, L'heure de vérité, New York times du 9 octobre 2008.
- 12 - Maris Bernard, la crise du capitalisme, <http://contreinfo.info/article-php3?id/article=1676>.
- 13 - Phelps Edmund, On peut espérer un retour à la normale à mi 2010, le journal les «échos » du 22 octobre 2008.
- 14 - Nouriel Roubini, Vers une contraction de la demande sans précédent depuis 60 ans aux USA, http://contrinfo.info/article-php3?id_article=2351.
- 15 - Robert Reich, Renaissance du keynésianisme, http://contrinfo.info/article-php3?id_article=2337.
- 16 – Saba Mohamed, Projet de modernisation des systèmes budgétaires, février 2007.
- 17 - Michel Santini, la mère de toutes les crises, gestion suisse, 6 novembre 2008.
- 18 - Michel Santini, La recapitalisation des banques ne suffira pas à éviter la récession, , http://contrinfo.info/article-php3?id_article=2385.
- 19 - Martin Wolf, Crise financière: le crash parfait, financial times du 20 février 2008.
- 20 - Martin Wolf Le déficit Américain: cause majeure de la crise financière, Financial times du septembre 2008.